الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٧١**

الإثنين، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

جلسة تذكارية بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

البند ٧٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تنعقد جلسة اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وإجراء مناقشة بشأن تخفيف حدة الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة ومجابهتها، وفقا للفقرة ٢٧ من القرار ٢٦٢/٧٣، الذي اتُخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

بيان من الرئيسة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الكلمات قوية. فالكلمات يمكن أن تقتل. ”أنتم دون البشر؛ أنتم جرذان؛ أنتم صراصير يجب إبادتها“ – تلك العبارات شكلت إطار بعض أسوأ الجرائم في التاريخ البشري، وهي: الرق وإبادة الشعوب الأصلية ومحرقة اليهود والفصل العنصري.

إن قتل ٦٩ من المحتجين السلميين في شاربفيل، بجنوب أفريقيا، في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، أدى بالجمعية العامة إلى إقرار اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ودخلت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حيز النفاذ بعد بضع سنوات. وعمرها الآن ٥٠ عاما. وقد دعمت الاتفاقية مكافحة العنصرية على الصعيدين القطري والدولي. وعلى الرغم من أن لدينا الآن المزيد من القوانين والأدوات اللازمة لمكافحة التمييز، فإننا لم نتمكن من الوفاء بوعدنا المتمثل في ”عدم تكرار ذلك أبدا“.

لقد ساعدت الأيديولوجيات العنصرية على تأجيج الإبادة الجماعية في رواندا، ومذبحة سريبرينيتسا، وغيرها من الفظائع التي ارتكبت منذ ذلك الحين. وهذه الجرائم عار علينا جميعا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وتمثل أسوأ ما في البشرية. ولكنها ليست حوادث؛ إنها جزء من سلسلة متصلة من العنصرية تبدأ بأشياء صغيرة – القولبة، والنظرات المشبوهة، وأسئلة من قبيل ”ما أصلك حقا؟“

تلك الاعتداءات الصغيرة قد لا تؤدي دائما إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ولكن يمكن أن تهيئ الظروف المفضية للانتهاكات.

لقد قررت الجمعية العامة في العام الماضي أن يركز هذا الاجتماع على مكافحة أيديولوجيات الشعبوية القومية وتفوق العرق الأبيض. وأصدر المقرر الخاص المعني بمكافحة العنصرية تقارير عن تزايد الدعاية العنصرية في جميع المناطق. ووثق المقرر الخاص المعني بالحرية الدينية طفرة مخيفة في عدد الهجمات على اليهود والمسلمين وكذلك على المسيحيين والهندوس والطوائف الدينية الأخرى.

وكما أشار المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخرا، تعول النظم الشعبوية على تشويه صورة الآخر. وفي جميع أنحاء العالم، تستغل النظم الشعبوية المظالم المشروعة للذين يشعرون بأنهم تخلفوا عن الركب. ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى جعل أهداف التنمية المستدامة واقعا ملموسا لجميع الناس في كل مكان، ولكن يجب عدم إضفاء الشرعية على خطاب الكراهية. ويجب أن نوقف الذين يلقون باللوم على المهاجرين ويتهمونهم بالتسبب في مشاكلنا. ويجب أن نضمن ألا تعرقل النزعة القومية القصيرة النظر الحلول العالمية. إن التحديات التي نواجهها تتطلب التعاون على الصعيد العالمي اليوم أكثر من أي وقت مضى. فلا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج مسائل مثل تغير المناخ. وتعددية الأطراف تجعلنا أقوى لا أضعف. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطار يمكن لجميع الحكومات استخدامه لتلبية احتياجات وتطلعات مواطنيها.

لقد استغلت العنصرية دائما الخطاب المعاصر – من التبرير الديني المزيف للقمع الاستعماري إلى النظريات العلمية النازية الزائفة للتفوق العنصري. واليوم يستغل خطاب حقوق الإنسان. تستخدم حرية التعبير ذريعة لنشر الكراهية. إن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. إنها أداة قوية لمكافحة العنصرية – ولكن التصيد لا يدعم حرية التعبير، بل يعرقلها. وخطاب الكراهية لا يمثل حرية تعبير، إنه عنصرية.

الكلمات يمكن أن تقتل، ويمكنها أيضا أن تنقذ الأرواح. وأثني على رئيسة وزراء نيوزيلندا لتحدثها علنا ضد خطاب الكراهية في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في كرايستشيرش. وأشيد أيضا بخطط الأمين الرامية إلى وضع استراتيجية على نطاق المنظومة لمكافحة خطاب الكراهية. وأخيرا، أثني على الجمعية العامة لتأكيد التزامها بإعلان وبرنامج عمل ديربان في العام الماضي.

في وقت لاحق اليوم سنحيي ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومع دخولنا السنة الرابعة من العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، يجب أن نفعل المزيد لمعالجة تأثير ماضينا على الأشخاص والمؤسسات اليوم. فعلى سبيل المثال، لا تمثل أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي تمثيلا مناسبا في المؤسسات الدولية. والذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة يمكن أن تمثل فرصة لمعالجة ذلك.

لقد تكلم الأبطال في هذه القاعة، بمن في ذلك نيلسون مانديلا، الذي احتفلنا بالذكرى المئوية لميلاده في العام الماضي. ولكني أود أن أختتم باقتباس عن بطل خارق من وحي الخيال، T’Challa، الذي قال تلك الكلمات في فيلم Black Panther ”النمر الأسود“:

> ”الآن أكثر من أي وقت مضى، أوهام الانقسامات تهدد وجودنا ذاته. إننا جميعا نعرف الحقيقة – ما يربطنا أكثر مما يفرقنا... يجب علينا أن نجد طريقة لرعاية بعضنا البعض كما لو كنا قبيلة واحدة.“

يسرني الآن أن أدعو معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى الإدلاء ببيان.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أنضم إلى المجتمعين في هذه القاعة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وهذه مناسبة لنا جميعا لنجدد وعدنا بإنهاء العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك التمييز الاجتماعي والعرقي والكراهية ضد المسلمين ومعاداة السامية.

لقد كانت المذبحة التي وقعت في مسجدين في نيوزيلندا يوم الجمعة قبل أسبوعين آخر مأساة استمدت قوتها من ذلك السم. يوم الجمعة الماضي، قمت بزيارة المركز الثقافي الإسلامي في نيويورك لإظهار تضامني والإعراب عن غضبي. اليوم وكل يوم يجب أن نقف متحدين ضد الكراهية العنصرية والدينية وإرهاب المتعصبين. لا يوجد بلد أو مجتمع بمأمن منه.

وأشعر بجزع بالغ من الارتفاع الراهن في كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب، الذي تغذيه بشكل متزايد الأيديولوجيات القومية والشعبوية. لقد نفَذ خطاب الكراهية إلى التيار الغالِب وتفشى كالنار في الهشيم عبر وسائط التواصل الاجتماعي والإذاعة. ونراه ينتشر في الديمقراطيات الليبرالية والأنظمة الاستبدادية على حدّ سواء. وقوى الظلام تلك تهدد القيَم الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسلام. وهي تقوم بوصم النساء والأقليات والمهاجرين واللاجئين. فعندما يتعرض الناس للاعتداء البدني أو اللفظي أو يهاجَمون على وسائط التواصل الاجتماعي بسبب عرقهم أو ديانتهم أو أصلهم، يقوض المجتمع كلّه. ولذلك يجب أن نتكاتف جميعاً وأن نقف كالبنيان المرصوص مدافعين عن مبادئ المساواة والكرامة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، طلبت من السيد أداما دييِنغ، مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، الجمع بين كافة أجهزة منظومة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة خطاب الكراهية. يجب علينا العمل بجد أكبر لرأب الصدع والشقاق والتصدي للاستقطاب الذي أصبح داءَ مجتمعاتنا اليوم. ويجب أن نعزز التفاهم المتبادل وأن نستثمر في تحقيق النجاح للتنوع. ولا بد كذلك أن نتصدى للشخصيات السياسية التي تستغل الخلافاتِ لتحقيق مكاسب انتخابية وأن نواجهها بالرفض.

ولا بد لنا أيضاً أن نتساءل لماذا يشعر هذا العدد الكبير من الأشخاص بأنهم مستبعدون، وإغراءهم برسائل التعصب ضد الآخرين. ونحن بحاجة إلى إشراك الجميع في تفكيك ذلك المفهوم الخبيث والزائف المتمثل في التفوق العرقي. فحتى في يومنا هذا، وقد مضت عقود على ما ابتدعه النازيون من أشباه علوم أدت إلى وقوع محرقة اليهود، يشهد العالم استمراراً لفكرِ النازية الجديدة وتفوق العرق الأبيض، بل وطفرة فيه. لا بد إذن أن نفِد هذه الأكاذيب حتى تذهب بلا رجعة. ويجب دعم وتعزيز حقوق الإنسان العالمية في صميم جهودنا. ويشمل ذلك دعم التشريعات الوطنية التي تعزز عدم التمييز وتشجيع السياسيين والزعماء الدينيين على المجاهرة برفض التعصب والقوالب النمطية التمييزية وخطاب الكراهية.

فلنعمل جميعا اليوم على مكافحة العنصرية والتمييز، إحياء لذكرى الذين قتلوا دفاعا عن حقوقهم الإنسانية وحقوق غيرهم. ولنُفكر جميعا فيما يمكننا عمله لتعزيز عدم التمييز في جميع البلدان وعلى جميع المستويات. بعد بضعة أيام من المأساة التي وقعت في نيوزيلندا، فوجئ المصلون الذين ذهبوا إلى الصلاة في أحد المساجد في إنجلترا برؤية رجل أبيض يقف عند الباب حاملا لافتة. كتب عليها:

”أنتم أصدقائي. سأراقب الأجواء بينما تصلون.“

هذا التضامن دائما ما يظهر عقب وقوع مأساة. لقد شهدنا ذلك في كرايستشيرش، حيث خرج المجتمع في أجواء خيم عليها الحزن لوضع أكاليل الزهور وأداء رقصة الهاكا التقليدية في نيوزيلندا. ورأينا ذلك العام الماضي في بيتسبرغ،

بعد أسوأ هجوم إرهابي معاد للسامية وقع في الولايات المتحدة، حينما أعلن مسلمون دعمهم وجمعوا الأموال للضحايا. المدير التنفيذي للمركز الإسلامي في بيتسبرغ قال:

”نود أن نعرف ما تحتاجونه – إن كان ذلك وقوف أشخاص في الخارج حماية لكم، فأخبرونا بذلك. وسنكون هناك.“

فلنغتنم هذه الروابط بشكل استباقي لمنع العنف والدفاع عن الأرواح والقيم التي نعتز بها. إن حلقةَ الوصل بيننا جميعاً هي إنسانيتنا. ونحن جميعاً متساوون. وينبغي لنا جميعاً أن نحرص على ما فيه الخير لبعضنا البعض.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

وقبل أن نمضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات، وفقا للفقرة ٢٧ من القرار ٢٦٢/٧٣، وحسبما ورد في رسالتي المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩: السيدة كيت غيلمور، نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة؛ والسيد أمير نور الدين، رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والسيدة تينداي أشيومي، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة هؤلاء المتكلمين للإدلاء ببيانات في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٥٠/٧٣).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمقرر المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة كيت غيلمور، نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

السيدة غيلمور (نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أنقل إليكم أحر تحيات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وقف رئيس وطني ذات مرة على هذه المنصة ليحض الجمعية على تفهم أكثر تساوقا وقال ما يلي:

”إلى أن يتم التخلي عن الفلسفة التي تعتبر عرقا ما متفوقا وآخر أدنى مرتبة منه، ونبذها في نهاية المطاف بشكل دائم، وإلى أن تزول الفلسفة التي تصنف الناس مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية في أي دولة، وإلى أن لا يزيد أهمية لون جلد الإنسان عن لون عينيه، وإلى أن يتم ضمان حقوق الإنسان الأساسية على قدم المساواة للجميع، بغض النظر عن العرق، إلى أن يحل التفاهم والتسامح وحسن النية محل التعصب والتحيز والمصلحة الذاتية الخبيثة واللاإنسانية... ،وحتى تبزغ شمس ذلك اليوم، أي الحلم بتحقيق السلام الدائم...“، ولا شك أنه لو كان ذلك في الوقت الراهن لأضاف إليه ”التنمية المستدامة“، غير أن ذلك سيظل مجرد سحابة خادعة، يسعى إليه المرء غير أنه سرعان ما يتبدد ولن يتحقق أبدا“. (A/PV. 1229، الفقرة ٢٧)

إن الإطار المعياري والقانوني للمساواة الشاملة، بفضل الدعوة المبكرة التي قامت بها دول أعضاء مثل جامايكا وغانا وليبيريا، ترسخ لعقود عديدة الآن. ومع ذلك، لا يزال الملايين يدفعون تكلفة قاسية ويتكبدون الخسائر جراء التمييز القائم على أساس العرق، والذي ينبع من تلك الكراهية القصوى لسبب بسيط، بما في ذلك كراهية الأجانب ومعاداة السامية ورهاب الإسلام. وهذا التمييز يحد من الفرص الإنسانية على نحو مُعرقل ومعقد وضار، ويحد من القدرة والمساهمة البشرية؛

ويضيق ويشوه الإمكانيات البشرية؛ ويسوق مسوغات زائفة للتوزيع غير العادل للسلطة والفرص الممكنة والنفوذ.

وبسبب نقاط التقاطع العنصرية القاسية والمعقدة المقترنة بالفقر والسن والإعاقة والهوية الجنسانية والميول الجنسية، فإن الازدراء القائم على أساس العرق، وجوانب عدم المساواة التي تعززه، تكون أشد فتكا بالنساء المنحدرات من أصل أفريقي؛ بالنسبة للشعوب الأصلية التي تدافع عن حقوقها في الأرض ضد مقاولي البناء الجشعين؛ وبالنسبة للذين يرون في فرارهم من الصراع والأزمات، ممارسة لحقهم في اللجوء؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتصدون بشجاعة للخطر حتى بأرواحهم.

تشكل العنصرية استنزافا واضحا وعبئا ثقيلا على جميع الناس وعلى مشاركتهم المتساوية في تنميتهم المستدامة، مما يؤدي بدلا من ذلك إلى التظلم، والعنف والصراع، والافتقار إلى الرخاء المتبادل. إن الشعبويين اليوم، من خلال الازدراء الجديد، يعززون، كما يحذرنا التاريخ، أخطر العقبات التي تعترض مقاصد المنظمة وتعرقل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وربما نطالب بالمزيد من الكفاءة والفعالية في عمليات أنظمتنا واستثمارات مواردنا، ولكن في عصر التقشف والاقتصاد في النفقات، وفي الوقت الذي يكافح فيه كوكبنا ضد ندرة الموارد، كيف يمكننا أن نتحمل مزيدا من التسامح، حتى ولو للحظة، المزيد من العنصرية المتهورة لهدر مواردنا النفيسة جدا التي حبانا الله بها، أي الموهبة والقدرة، والمساهمة والشجاعة التي يتحلى بها جميع الناس؟ ومهما كانت متطلبات المساواة غير مريحة بالنسبة لمن يستفيدون كثيرا من رفضها، وفي السعي الضروري لحقوق الإنسان للجميع، لا يوجد شرق أو غرب ولا شمال أو جنوب، أي لا يوجد سوى شيئ غير إنساني وشيئ إنساني.

لا يتعين علي أن أكون محبوبا لكي تُحْترم حقوقي. ولا يتعين علي أن أبدو كشخص آخر للدفاع عن حقوقهم. لا يتعين علينا أن نتفق مع بعضنا البعض للدفاع عن حقوق بعضنا البعض. فالحقوق ليست استعراضا للجمال أو نظام مكافآت. أنها حقوق تخص الأفضل والأسوأ منا، أي إنها حقوق لكل واحد منا، ولا تستثني أحدا منا، لشمول كل واحد منا، في سبيل مصلحتنا جميعا.

أنشدت الفنانة الأمريكية الناشطة بيلي هوليداي – وهي امرأة من أصل أفريقي – بصوتها الشعري ضد أهوال العنصرية قائلة:

> ”إن الأشجار الجنوبية تحمل ثمارا غريبة، فالأوراق ملطخة بالدماء/والدماء في جذورها/أجسام سوداء تتأرجح في نسيم الجنوب/ثمار غريبة متدلية من أغصان أشجار الحور“.

في عالم كثيرا ما يكون مرتعا للبغض والكراهية والتعصب ارتكازا على لون بشرة المرء أو هويته أو عقيدته، تنمو الفاكهة الغريبة مرة أخرى على الأشجار الشعبوية – من قبيل سجن الصحفيين الذين ينتمون إلى الأقليات، والاحتجاز التعسفي للمعارضين السياسيين، واغتيالات السكان الأصليين المدافعين عن البيئة، وذبح الناس في دور العبادة، ورفض اللاجئين الذين يقفون على أعتاب حدودنا هروبا من الحروب، وترهيب أطفالنا بسبب هويتهم، والاحتجاز العشوائي للناس إلا لسبب واحد وهو انتماءاتهم.

هذه القسوة لا يمكن أن تترك الجمعية من دون انزعاج. وهذه ليست ”الأمم الموحدة“ بل يجب أن تكون الأمم المتحدة – أمم متحدة بموجب التأكيد التأسيسي للميثاق، المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي إننا جميعا ولدنا أحرارا ومتساويين في الكرامة والحقوق، وكذلك أمم متحدة ضد القوى التي من شأنها أن تقوض هذا التأكيد، لأنه لا يوجد خيار آخر يقبله الضمير.

قبل أكثر من نصف قرن، فإن من استشهدت بكلماته آنفا، أي هيلي سيلاسي، اختتم خطابه أمام الجمعية العامة بهذه العبارات:

”يجب أن نصبح أكبر مما كنا عليه في أي وقت مضى، وأن نكون أكثر شجاعة، ونظهر روحا أعلى، وأكبر من حيث التوقعات. يجب أن نصبح أعضاء في سباق جديد، وأن نتغلب على التحيز التافه، ذلك لأن ولائنا النهائي ليس للدول، بل لإخواننا من البشر في المجتمع الإنساني“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)

في هذا اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وفي الأيام العديدة القادمة، نرجو أن تبرز هذه الأمم المتحدة حقا بوصفها المنظمة التي تدافع عن القصد الذي أُنشئت من أجله، أي حقوق الإنسان للجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة غيلمور على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للمقرر المتخذ، أعطي الكلمة الآن للسيد أمير نور الدين، رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري.

السيد نور الدين (رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة باسم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى أخذ الكلمة وأن أهنئكم على الموضوع الذي اخترتموه للاحتفال بهذا اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ”تخفيف حدة الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة ومجابهتها“. ويمثل ذلك الشاغل تحديا أساسيا لمستقبل مجتمعاتنا ولحالة المجتمع الدولي.

عندما وُضعت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كانت الفكرة السائدة هي منع ومكافحة بعض الأسباب الجذرية التي أدت إلى أهوال الحرب العالمية الثانية، التي نعرفها جميعا، خاصة الشعوبية القومية والأيديولوجيات الاستبدادية التي استندت إلى انتشار أفكار التفوق العنصري وتفوق بعض الحضارات والثقافات.

وعلى الرغم من أن هذه الأفكار ليست جديدة، فإننا لا نستطيع أن ننكر أنها عاودت الظهور اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وبمزيد من القوة. فلا توجد منطقة في العالم بمنأى عن ذلك، وأنا واثق من أن الأعضاء يدركون هذا. وفي الواقع، بعد مرور ٧٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومرور ما يقرب من ٦٥ عاما على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، نشهد مرة أخرى عودة ظهور الأيديولوجيات والسلوكيات التي تهدد القيم التي أسست عليها دولنا تعاونها والتزامها المتبادل.

وبغية التصدي لمشكلة الشعبوية القومية، التي تسبب الحروب، وتزرع بذور الإقصاء وتخلق مناخا من العداء بدرجات متفاوتة بين الشعوب والمجتمعات، وكذلك لمنع وتفكيك أيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة، التي تستند إلى أفكار التفوق العنصري التي لا تزال قائمة حتى اليوم، فان المتفاوضين على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري قد أدرجوا بندا وقائيا إلزاميا لازم التطبيق فوراً.

وأنا أشير إلى المادة ٤ من الاتفاقية، التي تشجب جميع أشكال الدعاية والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري. وبالمثل، فإن المادة ٤ تجرم أي نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية وأي تحريض على التمييز العنصري، فضلا عن تقديم المساعدة للأنشطة العنصرية. وهي تلزم أيضا الدول بإعلان عدم شرعية المنظمات والأنشطة التي تحرض على التمييز العنصري وحظرها، وتجريم المشاركة في تنظيمات أو أنشطة من هذا القبيل.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الكراهية العنصرية وأن أتناول التوصية التي اعتمدتها لجنتنا والتي تؤكد عواقب ما أعتبره جريمة ضد الإنسانية والذي يؤدي عموما لأزمات ونزاعات وحروب داخل الدول وفيما بينها. والواقع أن الكراهية العنصرية هي أحد الشواغل الأساسية للجنتنا بمناسبة إحياء هذا اليوم الذي نحتفل فيه بكفاح المجتمع الدولي المستمر للتخفيف من حدة الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة.

إن لجنتنا ليست مجرد هيئة تشرف على تنفيذ الاتفاقية، لكنها أيضا منتدى لرصد السلوك التمييزي، مما يتيح المجال للجنة لدق ناقوس الخطر بشأن ظواهر التمييز العنصري التي تنشأ أو تتطور أو تظهر من جديد. فماذا شهدنا في السنوات الأخيرة؟

أولا، تعززت الشعبوية القومية نتيجة الخطاب العنصري للسياسيين أو الشخصيات العامة الذين يتولون في بعض الأحيان مسؤوليات حكومية، وذلك في كثير من الأحيان لخدمة مصالح سياسية، وكذلك للغرض المعلن المتمثل في الدفاع عن المصالح والحقوق الخالصة لجماعة قومية أو عرقية معينة، وهو ما ينطوي على خطر النكوص إلى النزعة الانفصالية، ويمكن أن يؤجج الكراهية العنصرية.

ثانيا، ازداد عدد المنظمات التي يُزعم انخراطها في الدفاع عن المصالح المتصلة بالهوية.

إنها تشير بشكل صريح إلى تفوق بعض الجماعات الإثنية أو العرقية أو القومية على غيرها، وتغذي الكراهية العنصرية وتؤججها، بما في ذلك العنف العنصري، وحتى الانخراط علنًا في المسيرات العسكرية وأعمال العنف العنصري. وأحداث الأيام والشهور الأخيرة تديننا وتضعنا موضع اختبار.

وهذا السلوك الفاضح بشكل متزايد، المرتكب تحت ستار حرية التعبير والفكر وتكوين الجمعيات، غالبًا ما يظل دون عقاب. وتفتقر عدد من الدول، نظرا لمجموعة من الأسباب، إلى التشريعات المناسبة لمكافحة هذه المشكلة بفعالية.

وليست الشعوبية القومية وأيديولوجيات التفوق، القائمة على مفاهيم التفوق العرقي، مجرد أمثلة على الأشخاص الذين يمارسون حريتهم في التعبير أو الفكر أو تكوين الجمعيات؛ كما أنها ليست مجرد تصرفات مجموعات عرقية أو قومية معينة، يزعم أن الآخرين يهددونها، للحفاظ على تراثهم الثقافي أو الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية؛ كما أنها لا تمثل ديناميات سياسية عادية. إنها علاوة على ذلك، أدوات لزرع بذور الانقسام داخل مجتمعاتنا التعددية والمتعددة الأعراق بشكل متزايد، وبالتالي، فهي تهدد تماسكها الاجتماعي. لذلك، يجب أن نتوخى الحذر منها، ومن المد والجزر المتزايد لكره الأجانب والتعصب، مما يغذي رفض أولئك الذين يختلفون عنا.

ولكن من هم الضحايا هنا، سيدتي الرئيسة؟ لاحظت لجنتنا أن الضحايا من الأقليات القومية أو الإثنية، بمن في ذلك الغجر واليهود والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي؛ والسكان الأصليون؛ والمهاجرون، سواء كانت هجرتهم قانونية أو غير قانونية؛ واللاجئون وطالبو اللجوء والمشردون داخليا داخل بلدانهم. وترى لجنتنا أن هذه الفئات، الأكثر ضعفا، تتطلب منا حماية أكثر يقظة.

ما هي الحلول لمحاربة واحتواء هذه الظواهر؟ لقد كان عمل لجنتنا دائمًا هو دعوة الدول الأطراف إلى المشاركة في الجهود على جبهتين: منع وقوع هذه المشكلات والتصدي لها.

عندما يتعلق الأمر بالوقاية، يظل التعليم بلا شك الأداة والآلية المحورية التي يجب أن نواصل التركيز عليها جميعًا. ويجب ألا يؤدي التعليم بجميع أنواعه ومستوياته إلى تلقين مُثُل حقوق الإنسان فحسب، بل يجب أيضًا أن يعزز التسامح والتعايش ومعرفة أولئك المختلفين عنا، وكذلك قبول التنوع بهدف محاربة أوجه التحيز العنصري التي تؤدي إلى التمييز العنصري أو

العنصرية، وبالتالين تعزيز الاحترام والمساواة والعدالة للجميع. ويتعين أن يشمل التعليم، البناء المنتظم للوعي بين السكان بشأن قيم مثل التسامح والتعايش المتناغم بهدف تشكيل ثقة متبادلة قائمة بذاتها بين مختلف الجماعات والمجتمعات الإثنية أو الوطنية التي تعيش في نفس المناطق داخل الدول. وفي حين أن هذا هو الغرض من المادة ٧ من الاتفاقية، فإن لجنتنا لاحظت للأسف أن هذه الجهود لا تثمر دائمًا أو لا تزال غير كافية. لذلك، أدعو الدول إلى تكثيف هذه الجهود.

أنتقل الآن إلى منظور مواجهة هذه المشاكل، فقد تعهدت الدول الأطراف باتخاذ تدابير تشريعية، بما في ذلك من خلال القانون الجنائي، لمكافحة مختلف أشكال التمييز العنصري والعنصرية، وبالتالي، للتحقيق في هذه الأفعال ومحاكمة مرتكبيها، لا سيما في حالات التحريض على العنف العنصري أو نشر مفاهيم التفوق العنصري.

لكننا في هذا الصدد أيضا مقصرون. فلسوء الحظ، لم تكن الدول الأطراف بعد جريئة بما يكفي في ردود أفعالها، الأمر الذي قد يعزز ثقافة الإفلات من العقاب على أعمال الكراهية العنصرية أو انتشار الإيديولوجيات الشعوبية والقومية. إن هذا التصرف المتساهل، سواء كان صريحًا أو ضمنيًا، أو عدم اليقظة من جانب الدول لن يؤدي إلا إلى تدهور الأمور. لذلك، أناشد الدول مرة أخرى أن تعتمد وتنفذ بصرامة القوانين اللازمة لمنع هذه الظواهر ومكافحتها.

وعلاوة على ذلك، تتطلب مكافحة الشعوبية القومية والأيديولوجيات المتطرفة القائمة على مفاهيم التفوق العنصري أو العرقي أو الديني وعيًا أكبر ومساءلة من جانب وسائل الإعلام والمسؤولين عنها. ودورهم كوسيلة إعلامية للنشر لا يزال أساسيا؛ لذلك من الحتمي أن يفهموا الأمور الحاسمة على المحك، عند محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ السائد في مجتمعاتنا اليوم يتطلب حماية معززة لحقوق الأقليات العرقية والقومية. وفي هذا الصدد، أدعو الدول مرة أخرى إلى ضمان ألا تتآكل حقوق الأقليات أو تتعرض للخطر بأي حال من الأحوال، وأن تتمكن هذه الأقليات من المشاركة الكاملة في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للحياة العامة في البلدان التي تعيش فيها.

أود أن أختتم كلمتي بتكرار توصيتي بأن تبدي الدول وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى المزيد من اليقظة: وفقط من خلال القيام بذلك، يمكننا أن نوقف صعود وانتشار الشعوبية والأيديولوجيات القومية القائمة على التفوق العنصري، ومن الآن وحتى عام ٢٠٣٠ من خلال أهداف التنمية المستدامة، سنتمكن من التغلب على التحديات العالمية التي نواجهها جميعًا لتحقيق مستقبل أفضل للجميع خالٍ من التمييز من أي نوع ومن دون تخلف أي أحد عن الركب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب.

السيدة أشيومي (المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على النبرة القوية لهذه الجلسة العامة. إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لكنني أفعل ذلك بقلب يعتصره الحزن.

هذا هو تقريري الثالث أمام الجمعية العامة. وفي خطابي الأول (انظر A/72/PV.79)، الذي كان أيضا في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، انضممت إلى العديدين الذين ترحموا على روح البرازيلية المنحدرة من أصل أفريقي ماريل

فرانكو، الناشطة في مجال مكافحة العنصرية، بعد فترة قصيرة من اغتيالها الشنيع ولكنهم احتفوا بحياتها أيضا. وكان خطابي الثاني بغرض تقديم تقريري المواضيعي (A/73/305)، الذي استعرض الطرق المتعددة التي يقوض بها انبعاث الشعوبية القومية الإثنية اليوم المساواة العرقية على الصعيد العالمي.

وقد قدمتُ ذلك التقرير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بعد بضعة أيام من إطلاق النار البشع بدافع معاداة السامية على مصلين يهود في معبد شجرة الحياة في بيتسبرغ. وإذ نحتفل باليوم الدولي لمكافحة العنصرية، في هذا العام، فإننا نفعل ذلك على خلفية إطلاق النار بدافع كراهية الإسلام على مصلين مسلمين في كرايستشيرش، نيوزيلندا، مؤخرا.

لقد دعت الجمعية العامة، لدى إعلان اليوم الدولي الأول للقضاء على التمييز العنصري، المجتمع الدولي في القرار ٢١٤٢ (د-٢١) إلى مضاعفة جهوده للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبعد أكثر من ٥٠ عاما، لا تزال الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بعيدة عن تحقيق ذلك الهدف. ويبين انبعاث الشعبوية القومية الإثنية والأيديولوجيات الاستعلائية المتطرفة، وجثث من سقطوا قتلى عقب هذا الانبعاث، أن ثمة حاجة إلى شعور أكبر بالإلحاح داخل الأمم المتحدة وفي أوساط الدول الأعضاء للتصدي للتمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

فما هي أخطار الشعبوية العرقية الإثنية وأيديولوجياتها القائمة على فكرة التفوق العرقي أو الإثني؟ كما ذكرتُ، فقد قدمت تقريرا عن هذا الموضوع تحديدا إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨، ويحدوني صادق الأمل في أن تستفيد الدول الأعضاء من ذلك التقرير والتقارير والتوصيات العديدة الأخرى المقدمة من داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن ما هو مطلوب لتحقيق المساواة بين الأعراق ومكافحة التمييز والتعصب، بما في ذلك في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة الاستعلائية.

وتذكرنا ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بأن العنصرية تقتل. وهي تقتل بالأشكال المباشرة التي ذكرتها – أعمال القتل الجماعي المدفوعة بالأيديولوجيات الاستعلائية. غير أن العنصرية وكره الأجانب يؤديان أيضا إلى القتل والتشويه والتدهور والتهميش ويتسببان في أشياء فظيعة أخرى من خلال مؤسسات وهياكل، ويستحق هذا السياق الأوسع اهتماما مماثلا.

إن تاريخ اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ٢١ آذار/مارس، يشير إلى ويلات العنف العنصري المتأصل في الهياكل القانونية والسياساتية الرسمية. ويصادف هذا التاريخ مذبحة شاربفيل في جنوب أفريقيا – وهو تاريخ شابه عنف وحشي من جانب الشرطة التي قتلت أفرادا كانوا يحتجون على قوانين تصاريح المرور التي سنها نظام الفصل العنصري.

واليوم، فإن شيطنة الشعبوية القومية الإثنية لمن يوصفون بأنهم ”أجانب“ تشجع العديد من الدول على الإتيان بممارسات تمييزية عنصرية، بما في ذلك سحب الجنسية أو الحرمان منها على أساس تمييزي؛ أو الاحتجاز التعسفي أو طرد الجاليات المهاجرة؛ والانتهاك الغاشم لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وحيثما صاحبت انتصارات سياسية الشيطنة الشعبوية للجماعات العرقية أو الدينية أو الإثنية أو جماعات السكان الأصليين، فإن هذه الجماعات تصبح الآن أهدافا متجددة لجرائم كراهية سافرة وخطاب كراهية.

وتؤدي هذه الممارسات السياسية القومية الإثنية إلى ما هو أكثر من تغذية العنف وخطاب الكراهية. ويتضمن تقريري توثيقا لكيفية تسبب هذه الممارسات السياسية كذلك في تغذية الإقصاء الهيكلي من خلال قمع الناخبين الذي يستهدف الأقليات العرقية والإثنية وغيرها من الأقليات؛ وإدخال تعديلات دستورية وتشريعية من أجل إقصاء جماعات بعينها من الحياة السياسية لأسباب عنصرية أو عرقية أو دينية أو على

أسس أخرى؛ وفرض قيود غير ديمقراطية على الحيز المدني. كما تعمل الممارسات السياسية الشعبوية القومية الإثنية عادة على تقويض حقوق المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية والأشخاص ذوي الإعاقة.

دخلت الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري حيز النفاذ في عام ١٩٦٩، أي قبل ٥٠ عاما. وإذ تجهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التصدي لحالة العالم – وهو عالم يخضع لسيطرتها المطلقة – فإن تلك الاتفاقية تظل موردا قويا لها، يزودها بإطار قانوني ومؤسسي للاضطلاع بهذا العمل الصعب الذي يندرج في إطار مسؤوليتها. وتبين الاتفاقية بوضوح أن القضاء على التمييز العنصري يتطلب أكثر من مجرد معالجة أعراض التمييز العنصري؛ وإنما يقتضي من الدول أن تعالج الأسباب الهيكلية الأساسية المتأصلة لهذا التمييز.

ولكن يبدو أن العديد من الدول اتبعت النهج المعاكس – فالبعض منها ينكر وجود التمييز العنصري في بلدانها، وتذهب أخرى إلى حد حذف كلمة ”عرق“ من قوانين مكافحة التمييز المحلية، بينما تظل هياكل التبعية العنصرية على حالها. والحقيقة هي أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تفعل ما يكفي لأخذ نطاق وعمق النظم العالمية للتمييز العنصري والإثني والتعصب مأخذ الجد.

ومن أجل أخذ الالتزام بالقضاء على التمييز العنصري بجدية، يجب على الدول أن تتخذ إجراءات ضد الأيديولوجيات الاستعلائية؛ وأن تحقق المساءلة عن الأشكال التاريخية والجارية للاستعباد والاستعمار والفصل العنصري، التي تتجذر جميعها في الأيديولوجيات الاستعلائية؛ وأن تبدي التزاما بإنهاء القهر على أساس العرق أو الأصل العرقي أو الخلفية الوطنية أو الديانة أو أي فئة أخرى ذات صلة. ويجب على الزعماء السياسيين أن يجعلوا المساواة الفعلية بين جميع الأفراد في صدارة ممارساتهم السياسية وخطابهم، وينبغي أن تدعم النظم التعليمية الالتزامات بمكافحة التحيز وأن تعزز التفاهم بين جميع الشعوب.

وكما برهنت رئيسة وزراء نيوزيلندا، أردن، في ردها على الهجوم الذي وقع في بلدها، فإن من الممكن الرد على الإرهاب والكراهية بالتماس القوة في التضامن والوحدة، بدلا من الخطابات الباعثة على الفرقة والتي تتعارض مع حقوق الإنسان. ويجب على الدول الأعضاء مواجهة الحقيقة المتمثلة في أن الممارسة السياسية النفعية المتمثلة في الإقصاء لا تتفق مع النظام المحلي العادل، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الممارسة السياسية يمكن أن تدمر الأسس ذاتها التي يقوم عليها النظام المحلي.

ولا معنى للاحتفالات على غرار اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ما لم تقترن بالعمل العاجل المتواصل والمنتظم اللازم حقا لضمان ألا يصبح العرق أو الإثنية أو الخلفية الوطنية أو أي فئة اجتماعية ذات صلة بعد الآن من أسباب موت البعض وعيش آخرين. وعلى الرغم من أن الكلام ضروري، فإن ما يتطلبه العالم بشكل أكثر إلحاحا هو العمل الجاد.

وبالنسبة للواقفين على الخطوط الأمامية للعنف العرقي والإرهاب العرقي والتمييز الهيكلي والإقصاء الهيكلي، فإن كل يوم يجب أن يكون يوما لمكافحة العنصرية إذا أرادوا البقاء. وهذا الكفاح لا يتشاطره الجميع: فهناك كثيرون في العالم وفي هذه القاعة ممن يتمتعون، بسبب عرقهم أو أصلهم الإثني أو نوع جنسهم أو ميلهم الجنسي أو طبقتهم، بميزة أنهم لا يفكرون أو يقلقون إزاء التمييز والتعصب إلا عندما يرونهما في الأخبار أو ينقلهما آخرون. ومع ذلك فإن هزيمة التمييز العنصري والتعصب لا يمكن ولا ينبغي أن تكون معركة يخوضها حصرا، أو حتى في المقام الأول، أولئك الذين يخضعون للتمييز والتعصب والاستبعاد. بل يجب على كل شخص، ولا سيما أولئك الذين يتمتعون بامتيازات عرقية أو إثنية أو دينية أو جنسانية أو طبقية

بشكل يومي، أن يضطلع بدوره في وضع حد لما يسود اليوم من عنصرية وكراهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد محمد باند (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في إطار موضوع ”تخفيف ومكافحة الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة“.

يظل إعلان وبرنامج عمل ديربان الإطار العالمي العملي المنحى الأكثر شمولا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فهو يدين استمرار وانبعاث النازية الجديدة والفاشية الجديدة والأيديولوجيات القومية العنيفة القائمة على التحيز العنصري أو القومي، ويؤكد على أن هذه الظواهر لا يمكن تبريرها في أي ظرف من الظروف.

وتشعر مجموعة الدول الأفريقية بالقلق لأن الحركات المتطرفة العنصرية التي تستند إلى الأيديولوجيات التي تسعى إلى الترويج للبرامج القومية الشعبوية تنتشر في أنحاء مختلفة من العالم. والمجموعة على قناعة بأن أي مذهب يقوم على التفوق العنصري هو مذهب زائف علميا ومدان أخلاقيا وظالم وخطير اجتماعيا ويجب نبذه، جنبا إلى جنب مع النظريات التي تسعى إلى تقرير وجود أجناس بشرية منفصلة.

ينبغي إدانة الشعبوية القومية التي تدعو إلى الممارسات القمعية وسياسات الإقصاء التي تلحق الضرر بالأفراد أو الجماعات على أساس الجنس أو العرق أو الأصل القومي أو الدين، أو غير ذلك من الفئات الاجتماعية ذات الصلة.

إن الإعلام الموثوق به هو أحد الركائز الأساسية في تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد. وإعلان وبرنامج عمل ديربان يقر بالإسهام الإيجابي لممارسة الحق في حرية التعبير من جانب وسائط الإعلام ومن خلال تكنولوجيات المعلومات الجديدة الأخرى، بما في ذلك الإنترنت، والاحترام الكامل لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. علاوة على ذلك، يؤكد من جديد ضرورة احترام استقلالية التحرير ووسائط الإعلام في هذا الصدد. هناك إذن حاجة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، للإسهام في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتدعو المجموعة الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان للتصدي لهذه الأيديولوجيات المتطرفة على شبكة الإنترنت، وتشدد على مسؤوليات شركات التكنولوجيا في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

وتدعو مجموعة الدول الأفريقية أيضا المجتمع الدولي وأسرة الأمم المتحدة إلى دعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. وتؤكد المجموعة الأفريقية على الحاجة إنصاف ضحايا انتهاكات الحقوق الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بالنظر إلى أوجه ضعفهم.

وترحب المجموعة بقرار الأمم المتحدة إنشاء منتدى دائم معني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، يكون بمثابة آلية تشاورية لهؤلاء وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين ومنصة لتحسين نوعية الحياة وسبل المعيشة للمنحدرين من أصل أفريقي وللمساهمة في وضع إعلان يصدر عن الأمم المتحدة في هذا الصدد. وهذا يشكل الخطوة الأولى نحو وضع صك ملزم قانونا بشأن تعزيز واحترام حقوق الإنسان الواجبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، الذين غالبا

ما يكونون هدفا للحركات العنصرية المتطرفة القائمة على إيديولوجيات تسعى إلى تعزيز الخطط الوطنية الشعبوية.

وتؤكد المجموعة مجددا على أن جميع البشر يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وأن بإمكانهم أن يسهموا على نحو بناء في تنمية مجتمعاتهم وتحقيق رفاهها.

وتلاحظ المجموعة مع القلق حذف المؤتمر العالمي التاريخي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١ من الإنجازات الرئيسية العشرين التي حققتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. وفي هذا الصدد، تطلب المجموعة إلى الأمين العام وإلى المفوضية أن يوفرا الموارد اللازمة للوفاء بفعالية بولايات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، واللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية. وينبغي أن يكفلا مشاركة خبراء في كل دورة من دورات آليات المتابعة هذه ليقدموا المشورة بشأن المسائل المحددة المعروضة للنقاش ويساعدوا الآليات في مداولاتها وفي اعتماد توصيات عملية المنحى بخصوص تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

في الختام، تؤكد المجموعة الأفريقية التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على أي أساس. إن الرق وتجارة الرقيق، بما فيها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والفصل العنصري والاستعمار أمور يجب ألا تُنسى أبدا. وفي هذا الصدد، تثني المجموعة على الأمم المتحدة، من خلال إدارة شؤون الإعلام السابقة، والمجتمع الدولي لتكريم ذكرى الضحايا من خلال إقامة النصب التذكاري الدائم في مقر الأمم المتحدة احتفالا بمرور ٢٠٠ عام على إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، واستمرار الأنشطة التعليمية والترويجية والتواصل من خلال طائفة من وسائط الإعلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونغا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد توني (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ٥٤ في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، كرئيس لها لشهر آذار/مارس. في البداية، نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الاستثنائية للاحتفال بهذا اليوم المهم، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، والتركيز على القضية الهامة المتمثلة في تخفيف حدة الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة ومجابهتها، وفقا للقرار ٧٣/٢٦٢. وبالنظر إلى الخسارة التي لا معنى لها في الأرواح البريئة قبل أقل من أسبوعين، يوم الجمعة ١٥ آذار/مارس في كرايستشيرش، نيوزيلندا، في منطقتنا آسيا والمحيط الهادئ، فإن الموضوع مناسب وحسن التوقيت بشكل خاص.

من المثير للقلق أن نرى، في أنحاء كثيرة من العالم، أن هناك حركات كراهية الإسلام وكراهية الأجانب وأخرى متطرفة تستند إلى إيديولوجيات تسعى للترويج للمواقف الشعبوية والقومية والعرقية وأيديولوجيات التفوق العنصري. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن تلك المواقف تُمنح قدرا من الشرعية من جانب الحكومات. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في كرايستشيرش، التي أودت بحياة ٥٠ شخصا، تصور ويلات العنصرية والتمييز العنصري فضلا عن أيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تتكون من ٥٧ دولة عضو من أنحاء مختلفة من العالم وبتنوع كبير من حيث العرق واللغة والدين والثقافة. والهجوم الذي وقع مؤخرا في كرايستشيرش يؤكد حقيقة أن ما من منطقة في العالم بمنأى عن الشعبوية القومية المتصاعدة وإيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة. ويجب أن نواصل تعزيز

التسامح والإدماج والوحدة واحترام التنوع في سياق مكافحة التمييز العنصري. ويجب ”كياكاها“– أي ”البقاء أقوياء“.

ونؤكد من جديد التزامنا بالمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في عام ٢٠٠١. ويظل إعلان وبرنامج عمل ديربان أساسا صلبا والنتيجة المفيدة الوحيدة للمؤتمر العالمي، التي تنص على تدابير شاملة لمناهضة ة العنصرية، وتوفير سبل الانتصاف الملائمة للضحايا.

ونحن ندرك ونؤكد مجددا أن الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. إن أنظار العالم، وخاصة الضحايا الأبرياء للعنف الأخرق والتمييز على أساس العرق، تتجه إلينا اليوم مرة أخرى. ولذلك، فإننا نحتفل بهذا اليوم ليس بمناسبة نجاحنا في نهجنا المشترك من أجل القضاء على التمييز العنصري من بيننا فحسب، ولكن أيضا لكي نؤكد قلقنا واستمرار جهودنا للتخفيف من حدة الشعبوية القومية المتصاعدة وإيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة.

وباسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، نعلن مرة أخرى ونكرر التزامنا القوي وتصميمنا الثابت على ضمان أن تظل مواجهة أيديولوجيات الشعبوية القومية المتصاعدة وأيديولوجيات التفوق العنصري أولوية عليا بالنسبة للدول الأعضاء في مجموعتنا وللعالم بأسره.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود، التي ستتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مواصلة التركيز على هذا الموضوع الهام في جدول أعمال الأمم المتحدة.

فالعنصرية ليست انتهاكا جسيما للحقوق الإنسانية للأفراد فحسب، بل إنها تقوض مجتمعاتنا بنشر مشاعر الخوف والعداء بين المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتكتسي التوعية بمعاناة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أهمية بالغة إذا أردنا إنهاء التمييز العنصري والتعصب في تاريخ بلدنا.

ونجتمع اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يحيي ذكرى المذابح ضد المتظاهرين السلميين ضد الفصل العنصري في شاربفيل في جنوب أفريقيا. وهو أيضا فرصة لإعادة التشديد على الإرادة والالتزام السياسي بوضع حد للتمييز العنصري في جميع أشكاله ومظاهره وضمان احترام حقوق الإنسان والحرية في جميع أنحاء العالم.

وقد كُرِّس مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين في الوثائق الأساسية لمنظمتنا – ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يزال إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكلان مبادئ توجيهية هامة بشأن الإجراءات الدولية والإقليمية والوطنية المتخذة لمكافحة العنصرية. ويجب على جميع البلدان إعطاء الأولوية للتصديق والتنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وبالرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا في الكفاح العالمي ضد العنصرية خلال العقود الأخيرة، فلا نزال نذهل لمظاهر التمييز العنصري وتصاعد كراهية الأجانب والتعصب في جميع المجتمعات بصورة تبعث على القلق. وبالمثل، فإن تزايد المواقف والممارسات التمييزية وصعود الأحزاب والحركات السياسية اليمينية المتطرفة مؤشر على الخطر ويتطلب منا بالغ الاهتمام واتخاذ إجراءات حازمة في مواجهته.

وهناك حاجة ماسة لإبداء قدر أكبر من الحزم والقيادة للتصدي لجميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع مجالات الحياة وفي جميع أنحاء العالم.

وإذا أردنا إيجاد عالم أكثر أمانا واحتراما يقوم على أساس القانون الدولي، فمن الضروري أن نحول دون قبول الأيديولوجيات المتطرفة في مجتمعاتنا. ولذلك، يجب ألا ندخر جهدا وأن نعمل بلا كلل في الكشف عن خطر المواقف العنصرية والعواقب الوخيمة المترتبة عنها، فضلا عن الاستمرار في مكافحة التعصب والتمييز وتشجيع التسامح والإدماج واحترام التنوع في بلداننا وبين جميع المجتمعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وكانت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أول صك معني بحقوق الإنسان تعتمده الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥. ومنذ اعتمادها ظلت الاتفاقية صكا فريدا للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومكرسا للقضاء على التمييز العنصري. وقد تم التصديق على الاتفاقية عالميا تقريبا، وتضطلع لجنتها بدور أساسي في الرصد ومساعدة الدول في وضع السياسات المعنية بمكافحة التمييز العنصري والقضاء عليه، علاوة على تنفيذها.

وقد حققنا نتائج هامة منذ اعتماد الاتفاقية. مع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز، فإن القضاء على التمييز العنصري ما زال تحديا كبيرا في الوقت الحاضر. فلا يزال الكثير من الأشخاص مستبعدين أو يقتلون أو يحرمون من حقوقهم بسبب الخوف والجشع والكراهية من قبل الجماعات الأخرى التي ترى نفسها أرفع مرتبة. وقد شنت الحروب وارتكبت جرائم الإبادة الجماعية والفظائع الأخرى بسبب انعدام الثقة والتفاهم والرغبة في التغلب على تباياتنا.

وأود فيما يتعلق بموضوع هذا العام، أن أشدد على أن من المهم للغاية مواجهة تصاعد الأيديولوجيات المتطرفة ذات النزعة الوطنية الاستعلائية التي تؤجج العنصرية والتمييز العنصري والتعصب وكراهية الأجانب، فضلا عن اجتثاثها. ولا شك أن أي مذهب يقوم على التفوق العنصري خاطئ وباطل، وبالتالي ينبغي رفضه وإدانته. فمثلا هذه المذاهب تعزز ممارسات التهميش والإقصاء والقمع التي تسبب الأذى للأفراد على أساس انتمائهم العرقي أو أصلهم القومي، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتعلقة بعدم التمييز والمساواة.

ولقد شهدنا مؤخرا للأسف، تصاعد الحوادث والجرائم ذات الصلة بالعوامل العنصرية وكراهية الأجانب، علاوة على تزايد التعصب وانتشار الرسائل التي تحرض على الكراهية بسرعة وسهولة وبعدة طرق، بما في ذلك إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي.

ونود اليوم أن نشير إلى معاناة ضحايا العنصرية – أولئك الذين عانوا منها في الماضي ومن يعانون منها اليوم في الكثير من أنحاء العالم. ونود أن نعرب عن تعازينا لجميع المتضررين من الهجوم الإرهابي الذي وقع في نيوزيلندا. وندين بشدة ذلك الهجوم الذي يجب أن يعزز تصميمنا على مكافحة الكراهية.

وندين بشدة أيضا استمرار جميع مظاهر العنصرية والتمييز العنصري، ونشدد على ضرورة تعزيز التفاهم والتسامح والشمول والتعاون واحترام التنوع. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تنفذ الدول تنفيذا تاما التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ولا يزال القضاء

على التمييز العنصري وعدم المساواة تحديا لجميع الدول على حد سواء، وهو تحد يمكننا جميعا العمل معا من أجل التغلب عليه.

وأود أيضا أن أشدد على دور التثقيف في جهود التصدي لانتشار خطاب العنصرية والتمييز من أجل تعزيز التبادل الثقافي لإذكاء الوعي وتعزيز التفاهم واحترام الآخرين. وأود أيضا أن أثني على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في التصدي لانتشار التمييز العنصري، وأشير إلى المخاطر التي يواجهونها في القيام بذلك. وأود علاوة على ذلك، أن أسلط الضوء على أهمية المجتمع المدني، وخاصة دوره في الرصد والكشف عن أفعال التمييز العنصري.

ويبدو التمييز العنصري بمختلف الأشكال: من حرمان الأفراد من المبدأ الأساسي للمساواة وحتى تأجيج الكراهية العرقية التي قد تفضي إلى الإبادة الجماعية. ولذلك، يجب علينا التحلي باليقظة دائما، ويجب أن تظل مكافحة التمييز العنصري أولوية بالنسبة لنا.

ويسلم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع البشر. ونحن ملتزمون، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالقضاء على التمييز وعلى الظروف التي تسبب ممارسات التمييز العنصري أو تساعد عليها.

فنحن نعيش اليوم في عالم من يتسم بقدر كبير من التنوع الكبير، ويمثل التفاهم والاحترام السبيل الوحيد الممكن للمضي قدما إذا أردنا حقا بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع، علاوة على تجنب أخطاء الماضي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّم بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى جميع الحاضرين هنا اليوم في الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وبالنسبة لنا، فإن ذلك الالتزام يضرب بجذوره في واحد من أحلك فصول تاريخنا وهو يتجلى في أعز تطلعات أمتنا. لقد قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن مكافحة العنصرية لا تزال تمثل تحدياً مستمراً.

ونجدد اليوم التزامنا بالعمل مع المجتمع المدني والآليات الدولية وجميع الدول ذات النوايا الحسنة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في الداخل والخارج والدفاع عن المساواة والكرامة الإنسانية أينما كانتا عرضة للخطر. وسنواصل تنفيذنا الصارم لالتزاماتنا بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ودعمنا لأنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

إن الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء الخطاب الذي يدعو إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، لا سيما عندما يشكّل تحريضاً على العنف أو التمييز أو العداء. ونحن على ثقة بأن أفضل ترياق للخطاب الجارح هو الحماية القانونية القوية ضد التمييز العنصري ومحاكمة جرائم الكراهية والتوعية الحكومية الاستباقية للطوائف العرقية والدينية. وفي الوقت نفسه، نحن نؤيد الحماية القوية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ولوضع حد لآفة التمييز العنصري، ينبغي لأعضاء الجمعية العامة أن يعملوا معاً لضمان تعزيز هذه الجهود وتوسيع نطاقها.

كما تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء ممارسات بعض الدول التي تستهدف الأقليات بالعنف الوحشي والسخرة والمراقبة التعسفية والانتهاكات الجسيمة للخصوصية والاحتجاز الجماعي في معسكرات الاعتقال على أساس الانتماء العرقي

أو القومي أو الديني لا غير. ويجب قبول التنوع في الأصل والمعتقدات والاحتفاء به، ويجب أن يكون الاحترام الشديد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً في صلب جهودنا الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري. ويخبرنا التاريخ أن هذا النهج لا يعزز التسامح والشمول فحسب، بل أيضاً الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة والتعايش السلمي.

السيد موتوا (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): على خلفية الهجمات الأخيرة المتصلة بالتعصب، فإن موضوع اليوم يتطلب اتخاذ إجراءات دولية واضحة وشاملة للحد من هذه الآفة. ويذكرنا الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري بالأيام المظلمة للاستعمار، التي سادها التصنيف العنصري للناس وامتهانهم بشكل جماعي، بما في ذلك حالات الإزهاق الوحشي لأرواح المتظاهرين العزل، الذين قتلوا بموجب القوانين التمييزية والعنصرية. وفي كينيا، كان ذلك واضحاً في التمييز في أماكن الإقامة والمدارس والكنائس والمحافل الاجتماعية وفي خطاب الكراهية بين الفينة والأخرى.

ومن الواضح وضوح الشمس أننا نعيش في عالم يزداد فيه التعصب وانقسام المجتمع حيث تنتشر الحركات المتطرفة العنصرية التي تستند إلى أيديولوجيات تروّج لخطط وطنية شعبوية في أنحاء مختلفة من العالم، مما يؤجج العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويُستهدف الأشخاص بسبب عرقهم أو جنسيتهم أو أصلهم العرقي أو دينهم. وإزاء هذه الخلفية، يواجه المهاجرون الاضطهاد وتصبح النساء والفتيات من طوائف الأقليات أهدافاً لكراهية الأجانب والتنميط والوصم. ويشمل ذلك حالات الأقليات التي تعاني من التنميط العنصري على أيدي السلطات.

وقد كررت الجمعية في قراراتها بشأن إلغاء العنصرية التأكيد على أن جميع البشر يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وأن لديهم إمكانية الإسهام على نحو بنّاء في تنمية مجتمعاتهم وتحقيق رفاهها. ومن ثم، فإن تلك القرارات تؤكد أن أي عقيدة تقوم على التفوق العنصري هي عقيدة زائفة علمياً ومدانة أخلاقياً وظالمة اجتماعياً وخطيرة ويجب نبذها جنبا إلى جنب مع غيرها من النظريات التي تحاول التأكيد على وجود فروق داخل الجنس البشري.

كما يجري التعبير عن العنصرية، التي ترتدي مسوح الشعبوية القومية، على ألسنة حفنة من القادة الذين يسبغون على أتباعهم صفة الضحايا للفئات الرئيسية الأقل تمثيلا. ويجري التعبير عنها أيضا من خلال المخاوف الراسخة من التدمير المتصوّر للثقافات والقيم الوطنية في ظل المعدلات السريعة وغير المسبوقة للهجرة والتغير العرقي والشواغل ذات الصلة بالحرمان وفقد الوظائف أو الدخل، بالإضافة إلى الخوف الشديد من التخلف عن الركب في المجتمع. ولكن على الرغم من هذه الحالة، يرفع الملايين صوتهم ضد العنصرية والتعصب، حيث تفتح العديد من المجتمعات المحلية أبوابها للاجئين والمهاجرين وتعترف بالهجرة وتقدرها كجزء من الحل للمشاكل العالمية، على النحو المتمثّل في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المُعتمد مؤخراً (القرار ١٩٥/٧٣) بوصفه تذكيراً لنا بالتزاماتنا المشتركة.

وأدعو المجتمع الدولي إلى اليقظة في مكافحة التعصب، بما في ذلك عن طريق حظر التحريض على الكراهية العنصرية والقومية والدينية وخطاب الكراهية وإنهاء التنميط العنصري والمحافظة على سلامة نظام الحماية الدولية للاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الدولي يقتضي من الدول اتخاذ إجراءات فعالة لمنع التمييز والقضاء عليه أيا كانت أسبابه وفي جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وحماية حقوق الإنسان للجميع والدفاع عنها.

تولّى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد سوفان كي (كمبوديا).

في الختام، أضمّ صوتي إلى الآخرين في الكفاح المشترك ضد التمييز العنصري وأشكر المجتمع المدني على عمله الدؤوب

في مجال حقوق الإنسان واستعادة كرامة النظم وضحايا التمييز العنصري. بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالتمييز العنصري يزعزع استقرار المجتمعات. وبالعمل معاً من خلال الحملة العالمية للقضاء على التمييز، فإن لدينا جميعاً دورا نؤديه في رفع مستوى الإنسانية، وفقاً لمسؤوليتنا الجماعية على النحو الذي أبرزه اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي وشكره لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لتونغا بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

إن حدث اليوم يأتي في الوقت المناسب، إذ يشهد العالم تصعيداً في المآسي المروعة التي أودت بحياة العديد من الأرواح البريئة في الأشهر الأخيرة. ففي الأسبوع الماضي، صدمتنا الأنباء المروعة عن مقتل ٥٠ من المسلمين أثناء تعبدهم لله. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قُتل ١١ يهودياً وهم مجتمعون من أجل تأدية صلاة السبت الصباحية. ولا بدّ من القيام بأكثر من هذا بكثير لأن الضحايا الأبرياء في أنحاء عديدة من العالم يتعرّضون للاضطهاد على يد المتطرفين لمجرد أنهم لا ينتمون إلى نفس الجماعات العرقية أو الدينية. وتتحمل حكوماتنا مسؤولية عن منع تكرار تلك المآسي. فهذه الأعمال يجب أن تتوقف، ولتحقيق ذلك، يجب أن نحشد جهودنا الجماعية لتنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان عن اقتناع كامل. ومن المهم أن ننهض، نحن المجتمع الدولي، بالتسامح والشمول والمصالحة والتفاهم المتبادل والاحترام والتضامن تحقيقاً لرغبتنا المشتركة في العيش والعمل معاً في سلام ووئام.

وبالعودة إلى مأساة كرايستشيرش التي وقعت قبل ١٠ أيام، ليس سراً أن الهجمات نجمت عن تصاعد مشاعر القومية وأيديولوجيات الاستعلاء المتطرفة. ونتذكّر كلمات المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد الذي قال إن هذه المشاعر والأيديولوجيات المتطرفة متأصلة في الصدام الناجم عن الجهل. فغياب المعرفة بالجماعات العرقية والدينية الأخرى يسهم بلا شك في تنامي الكراهية والعداوة. وترى ماليزيا أننا سنتقبل خلافاتنا عندما نتعلم تقبّل وتقدير تنوّع وتميز وتفرد الآخرين.

ولذلك، من المهم أن نحظر خطاب الكراهية وأن نمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، ولا سيما عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي، حيث إن هذه الآراء يمكن أن تؤثر بسهولة على عموم الجمهور الذين قد لا تكون لديهم الفرصة للتعرف على الطوائف العرقية أو الثقافية أو الدينية الأخرى. ومما لا شك فيه أن هذه المشاعر خطيرة، حيث إن أولئك المعرضين بالفعل للتطرف قد يصبحون أكثر تعرضا لأيديولوجيات الجماعات المتطرفة التي تحرض على الكراهية وتثير العنف.

وإذ تسلم ماليزيا بأن عدم الفهم قد يسهم في الإفراط في المشاعر القومية وإيديولوجيات التفوق العنصري المتطرفة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة تواتر العنف عما نراه الآن، فإنها تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعزز بجدية الحوار بين الثقافات والأديان، الذي يضطلع بلا شك بدور حيوي في تعزيز السلام والاعتدال والتسامح الديني. وتؤمن ماليزيا إيمانا راسخا بأن نجاحها في ترسيخ قيم الاعتدال والاحترام والتسامح في أمتها المتنوعة والمتعددة الأعراق والمتعددة الأديان قد أسهم في إيجاد مجتمع متناغم. ولذلك، دأبنا على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة التي تشمل جميع المجتمعات المحلية كجزء لا يتجزأ للدفع ببلدنا إلى الأمام.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد لجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية، وشركائنا على التزام ماليزيا الكامل بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم مستدام وسلمي. ونحن على ثقة بأن هذا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري سيظهر للعالم عزمنا القوي على مكافحة الدمار الذي

ألحقه التمييز العنصري، ويؤكد على أهمية تعزيز التفاهم بين الناس من مختلف الثقافات والأديان والحضارات.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية التنويه بأن إندونيسيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل تونغا باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

ونتفق مع البيان الذي أدلى به رئيس مجموعتنا في أن هذا الموضوع مناسب وحسن التوقيت في الواقع، خاصة في أعقاب الهجومين الإرهابيين على مسجدي النور ولينوود في كرايستشيرش، نيوزيلندا، في ١٥ آذار/مارس. وتدين إندونيسيا بشدة هذين الهجومين اللذين أوديا بحياة أشخاص من خلفيات مختلفة، بمن في ذلك مواطنون من بلدنا. فالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تعاطفنا وأحر تعازينا إلى أسر الضحايا وإلى حكومة نيوزيلندا، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل والكامل.

إن الهجومين اللذين وقعا في كرايستشيرش يمثلان تذكرة بأخطار العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما يبينان الضرر الذي وقع جراء الافتقار إلى فهم الإسلام باعتباره دين سلام. وفي هذا الصدد، نحث الجميع على الامتناع عن التصريحات التي تؤدي إلى نتائج عكسية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفاقم الحالة. ويجب أن نمنع وقوع صدام بين الحضارات. وفي هذا الوقت، يجب أن نعمل معا من أجل تعزيز قيم التسامح لدينا وفيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتشجيع الحوار بين الأديان، وتحسين التفاهم المتبادل، ومكافحة التمييز ضد البشر على أي أساس سواء كان العرق أو الدين أو الأصل الإثني.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزام إندونيسيا القوي بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي انضممنا إليها منذ عام ١٩٩٩. ويتطلب التزامنا أن نمنع ظهور أيديولوجيات الشعبوية القومية والتفوق العنصري، في مهمة يجب على جميع الدول الأعضاء الاضطلاع بها معا، كأفراد من جنس بشري واحد.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لإحياء ذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وننوه بنتائج الاجتماع الأول للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان، ونكرر التأكيد عليها، ونعتبرها حدثا بالغ الأهمية في الكفاح من أجل المساواة في الحقوق بين جميع البشر. بيد أنه لا يمكن تحقيق إمكانات إعلان وبرنامج عمل ديربان طالما أن مختلف الدول تخفق في إبداء الإرادة السياسية الكافية للمضي قدما في تنفيذ ولايتها. ومن المؤسف أن التمييز لا يزال مستمرا اليوم ضد مجموعات إثنية وأمم ومجتمعات محلية بأكملها. والحكومات والأحزاب السياسية ذات المنهاج العنصري القائم على كراهية الأجانب ومعاداة المهاجرين ليست قائمة فحسب ولكنها آخذة في الصعود. ولا يزال الإقصاء الاجتماعي والتهميش يؤثران على الشعوب والأقليات وغيرها من الفئات الاجتماعية والأفراد.

وفي مواجهة هذا الواقع الذي لا مفر منه، من الملح أن نعمل من أجل الإعمال الكامل للمقاصد والأهداف والإجراءات المتفق عليها في إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمره الاستعراضي. ومن الملح أن نتخذ تدابير عملية جديدة للقضاء على الأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، والقضاء على أسبابها الجذرية، بما في ذلك التخلف والفقر والإقصاء الاجتماعي، وإقامة نظام دولي جديد يقوم على الإنصاف والتضامن والعدالة الاجتماعية.

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم هذه الجهود، وفي هذا الصدد، نؤكد عزمنا على مواصلة التنفيذ على الصعيد

الوطني لبرنامج أنشطة العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، ودعم الجهود التي يبذلها فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

إن الانتفاع بشكل حر وشامل بالثقافة والصحة والتعليم قد أسهم في عملية ضمان كرامة أبناء الشعب الكوبي واحترام حقوقهم، بغض النظر عن لون بشرتهم، إلى جانب الاعتراف الكامل بتراث المكونات العرقية الرئيسية للدولة الكوبية. ويستند التزام حكومة كوبا بالقضاء التام على التمييز العنصري إلى أن الشعب الكوبي يشعر بالفخر للغاية بجذوره الأفريقية، على نحو ما تعبر عنه هويتنا وثقافتنا الفريدة. فقد دأب التراث الأفريقي على إثراء الثقافة والجنسية الكوبيتين. وعلاوة على ذلك، أسهم مئات الآلاف من أبناء الشعب الكوبي بدمائهم وعرقهم في تحرير أفريقيا، القارة التي ستظل البشرية جمعاء مدينة لها.

ولا تزال كوبا ثابتة في عزمها على دعم وتعزيز جميع الأنشطة المضطلع بها من أجل تنفيذ التزامات ديربان.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة.

فعلى الرغم من تبني المجتمع الدولي لإطار عمل قوي لمكافحة العنصرية والتمييز والذي تم ترسيخه عبر إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري التي تحظى بتأييد عالمي واسع. ما زال التمييز والتطرف يعصفان بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم. فقد شهدنا الهجمات المروعة التي استهدفت دور العبادة لمختلف الأديان، والتي كان أخرها استهداف مسجدين في نيوزيلندا، وهي هجمات تذكرنا جميعا بأنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود للقضاء على كافة مظاهر كراهية الأديان والعنصرية والتمييز الأخرى. ونود في هذا الصدد أن نؤكد على مساندتنا لجميع الدول التي تكافح الأعمال الإرهابية القائمة على أسس عرقية أو إثنية أو دينية والتي تدينها جميع الأديان والأعراف والمواثيق الدولية. لقد عانت منطقتنا على مدى عقود من التحريض على الكراهية الذي أدى إلى تفشي هجمات مماثلة وإلى تدمير حياة الأقليات التي تشكل النسيج المتنوع لعالمنا العربي.

كما استطاعت الأيديولوجيات التي تروج للتطرف والكراهية من إيجاد موطئ قدم لها خلال السنوات الأخيرة في مناطق مختلفة من العالم، بهدف وقف مسيرة التقدم وتدمير مكتسباتنا. لذلك تشارك دولة الإمارات بشكل فاعل في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش وفي جهود إنقاذ الشباب من براثن التطرف الفكري. كما ساهم بلدي في تأسيس واستضافة ”مركز هداية“ لمواجهة التطرف العنيف بالتعاون مع المملكة المتحدة، وكذلك مركز صواب، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وذلك للتصدي لخطاب العنف والكراهية الذي تنشره الجماعات الإرهابية ونشر خطاب بديل يعزز قيم التسامح والسلام حول العالم.

كما تقوم دولة الإمارات بدعم الأصوات الدينية المعتدلة من خلال عدة مبادرات، كاستضافة منتدى تعزيز السلم في المجتمعات الإسلامية ومجلس حكماء المسلمين بهدف تفنيد الأفكار الكاذبة والمضللة التي روجها أفراد التنظيمات الإرهابية وإيصال رسالة الإسلام الوسطي السمح. أود التأكيد في هذا الصدد على أن دولة الإمارات تتخذ موقفا حازما ضد جميع أشكال التطرف والإرهاب. حيث نتبع سياسات عدم التسامح إطلاقا مع من ينشر الكراهية والعنف. وعدم التهاون مع أي طرف يقدم العون والملاذ للجماعات المتطرفة والإرهابية. ولذلك فإن مكافحة التطرف والإرهاب ومن يدعمونهما تعتبران أولوية وطنية عليا بالنسبة لدولة الإمارات. كما نرفض وندين مع حلفائنا أي أعمال تهدف إلى تمويل ودعم الإرهاب أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لزرع الفتن ونشر العنف. انسجاما مع التزام دولة الإمارات بتعزيز قيم التسامح والتعايش وتقبل الآخر بغض النظر عن جميع الاختلافات، أعلن بلدي

عام ٢٠١٩ عاما للتسامح والذي تزامن مع الزيارة التاريخية لقداسة البابا فرانسيس إلى دولة الإمارات، والتي توجت بالتوقيع مع الأزهر الشريف على وثيقة الأخوة البشرية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك ممثلة بذلك نموذجا عمليا في ترسيخ الحوار الحقيقي بين الأديان.

وتواصل دولة الإمارات منذ تأسيسها اتخاذ خطوات مؤسسية تهدف إلى ترسيخ التزام الدولة بالقضاء على التمييز العنصري. ففي عام ٢٠١٥، صدر مرسوم اتحادي بشأن مكافحة التمييز والكراهية، أعقبه إنشاء وزارة للتسامح والمنوط بها مسؤولية تعزيز دور الحكومة كحاضنة لقيم التسامح وإثراء المحتوى المعرفي للتسامح وتشجيع الحوار والمساهمة في الجهود الدولية لتعزيز هذه القيمة.

وأخيرا، أود أن أختم بياني بإعادة التأكيد على التزامنا بالقضاء على العنصرية بجميع أشكالها، خاصة من خلال مكافحة التطرف وتشجيع النموذج القائم على التسامح والانفتاح والتنوع وقبول الآخر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة التذكارية واختتمت الجمعية العامة جلستها التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٢ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: تقارير المكتب

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أوجه الآن انتباه الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة الخامسة في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال المعنون ”تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات“، الوارد في الوثيقة A/73/483/Add.2.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٦٥ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولكي يتسنى للجمعية النظر في تقرير اللجنة الخامسة في إطار ذلك البند الفرعي، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ١١٧ والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/73/483/Add.2)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال بشأن شاغر نشأ في عضوية لجنة الاشتراكات نتيجة استقالة السيد إيفغِني كالوغِن، ممثل الاتحاد الروسي. في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة السيد فاديم ممثل الاتحاد الروسي عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

في الفقرة ٤ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة السيد فاديم ممثل الاتحاد الروسي عضوا في لجنة

الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.